KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

مستقبل التنمية الاقتصادية في نظام الجمهورية الإسلامية في إيران

أ.د. صدام عبد الستار رشيد

الباحث حسن زهير هاشم

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.176(F).19991

الملخّص

مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية في إيران مِن أكثر الموضوعات الساخنة تداولاً في حقل الدراسات الإيرانية،ودراسة مستقبل التنمية السياسية في هذا النظام يعرض جانباً مهماً من مستقبل هذا النظام. لِدارسة مستقبل التنمية الاقتصادية في إيران يوظّف هذا البحث منهج «تحليل التدرّج السببي» الذي يُعد مِن المناهج المعياريّة في الدراسات الاستشرافية ويُعتمَد في الدراسات الاجتماعية والسياسية. يرى هذا البحث أن القراءة المتمعّنة في تاريخ الجمهورية الإسلامية تفيد أن هذا النظام لا يقدرعلى تجاوز«رأسمالية الدولة»، وإنَّ الواقع الاقتصادي في إيران على المدى القصير والمتوسط سيبقى على ما هو عليه، حيث لا تَقدّمَ ولا مزيداً من التراجع والانهيار.

الكلمات المفتاحية: الجمهورية الإسلامية في إيران، مستقبل التنمية الاقتصادية، منهج تحليل التدرج السببي، رأسمالية الدولة.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.

مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

The future of economic development in the Islamic Republic of Iran

Prof.Dr. Saddam Abdul Sattar Rashid

Researcher Hassan Zuhair Hashem

Al-Nahrain University / College of Political Science

Abstract

The future of the regime of the Islamic Republic in Iran is one of the most discussed hot topics in the field of Iranian studies, and the study of the future of political development in this regime presents an important aspect of the future of this regime. To study the future of economic development in Iran, this research employs the "Causal Layered Analysis (CLA)" method, which is considered one of the standard approaches in forward-looking studies and is adopted in social and political studies. This research believes that a careful reading of the history of the Islamic Republic indicates that this system is unable to overcome "state capitalism", and that the economic reality in Iran in the short and medium term will remain as it is, as it has neither progress nor further decline and collapse.

Keywords: the Islamic Republic of Iran, the future of economic development, Causal Layered Analysis (CLA), state capitalism.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.

مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المقدّمة

لعلَّ مِن أكثر الموضوعات الساخنة تداولاً في حقل الدراسات الإيرانية في الوقت الراهن، أو في لحظة كتابة هذه الدراسة هو موضوع مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، لا سيما على المستوى الاقتصادي والسياسي. فما مِن موقع خبريّ سياسيّ وما مِن صحيفةٍ أو مركز أبحاث يعنى بالشرق الأوسط وبإيران إلا وفيه نقاش مستمرّ حول مستقبل إيران، ومستقبل الجمهورية الإسلاميّة وواقعها الاقتصادي. وقد تزايدت هذه النقاشات والمقالات والدراسات حول مستقبل إيران على أعقاب أحداث الاحتجاج التي شهدتها المحافظات الإيرانية في أيلول 2022 على أعقاب مقتل المواطنة الإيرانية "مهسا أميني" على يد شرطة الآداب والأخلاق الإيرانية، حتّى بات معظم الإيرانيين يعبّرون عن هذا الحدث بأنّه قَسَّمَ الواقعَ السياسي والاجتماعي في إيران على حقبتَين: "حقبة ما قبل مهسا"، و"حقبة ما بعد مهسا"[1]. وقد رَجَّحَ كثيرٌ من الباحثين والمراقبين لِلشأن الإيراني أنَّ هذه الاحتجاجات تمثّل حَدَثاً مفصليّاً ومنعطفاً مهماً في تاريخ النظام الإيراني الراهن، ومن شأن هذه الأحداث أن تؤول بالواقع الإيراني إلى كثيرٍ من التطورات والتغيّرات الجذريّة على المستوى الاجتماعي والمدني.

أمّا لِدارسة مستقبل التنمية الاقتصادية في إيران واستشراف ما ستؤول إليه التنميةُ في إيران بنحو منهجي لا بدَّ أولاً من اختيار المنهج الأنسب من بين المناهج النظرية المتاحة في الدراسات الاستشرافية، وهذا ما يعنى به المبحث الأول من هذه الدراسة.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المبحث الأول: المنهج المختار لدراسة مستقبل التنمية في إيران

الدراسات الاستشرافية حقلٌ عِلميّ حديث نسبياً يُعَدُّ فرعاً من فروع الدراسات المستقبلية أو علم المستقبليات، ويحاول الباحثُ في هذا الحقل العِلميّ تكوين صور مستقبلية متنوّعة محتملة الحدوث، وفي الوقت ذاته يعنى بدراسة المتغيّرات التي يمكن أن تؤدّي إلى احتمال تحقيق هذه الصور المستقبلية[2]. ويختصّ هذا الحقل العلمي بصقل البيانات وتحسين العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات والسياسات في مختلف مجالات السلوك الإنساني[3]. و«يجمع المنشغلون بالدراسات المستقبلية على أنّها اجتهاد علميّ منظَّم يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة، تشمل المعالم الرئيسة للمجتمع أو (المجتمعات)، عبر مدّة عقدين أو أكثر من الزمن، وتنطلق من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي والحاضر لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع أو المجتمعات»[4].

وَلَعَلَّ الهدف الأهم الذي يتوخّاه علم المستقبل هو المساعدة على اتخاذ القرار، أي يساهم في تحسين عملية اتخاذ القرار، فضلاً عن أنّها تبلور «نظرية تركيبية كلية جامعة تستطيع أن ترشد المستقبل وتوجهه، وتستطيع أن تكون منطلقاً لسياسات اجتماعية مستمدّة من ضرورات ذلك المستقبل»[5].

هنالك جملة مِن المناهج المعتمدة في الدراسات الاستشرافية تطرّقت عليها العديد من الدراسات. ما يهمّ هنا هو عرض المنهج التي توظّفه هذه الدراسة لعرض مستقبل التنمية في النظام الإيراني، وهو منهج تحليل التدرج السببي.

منهج «تحليل التدرّج السببي»[6] مِن المناهج المعياريّة في الدراسات الاستشرافية الذي يُعتمَد في الدراسات الاجتماعية والسياسية، إذ يُوظَّفُ في التخطيط الاستراتيجي والدراسات المستقبلية، وإنّه منهج يهدف إلى إنشاء مساحات تمكّن من إنشاء مستقبلات بديلة[7] يُعدّ الباحثُ الأسترالي ذوالأصول الباكستانية "سهيل عناية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الله" صاحب هذا المنهج البحثي في المستقبليات يرى عناية الله أنَّ منهج التدرّج السببي يُعدّ توليفةً من المنهج التجريبي والتفسيري والنقدي في حقل المستقبليات.

الفكرةُ الأساسية في منهج التدرّج السببي هي أنَّ كلّاً مِن المستويات المعرفيّة والمنهجية مِن شأنها أن تنطوي على طبقةٍ من الواقع الذي يشكّل المستقبل.ولايمكن القول بأنَّ إطاراً أومستوى معرفياً ما يُعدّ هو الأسمى أو الأدنى بالمقارنة مع سائر المستويات والأطر. ومِن هنا توظَّفُ مجموعةٌ من الجوانب الكَميّة والكيفية لمعرفة المستويات المتعددة التي تشكّل الواقع. وفي ضوء منهج التحليل السببي عندما نروم دراسة مستقبل ظاهرة ما يجب أن نستعرض مجموعة من التدرجات والطبقات الذاتية والذهنية المكوّنة لمستقبل تلك الظاهرة. وإنَّ كل طبقة أو درجة يمكن معرفتها بالوصف الآتي[8]:

1. الطبقة المشهودة والعَينية. يعبّر "سهيل عناية الله" (صاحب النظرية) عن هذه الطبقة بـ«**Litany**»، ويُراد منها تلك الطبقة من الواقع التي يتفق الجميعُ حولها، إذ تؤشّر إلى أوضح جانب من جوانب المستقبل المراد دراسته، وإنَّ فهمه لا يحتاج إلى مهارات تحليلية خاصة. فإنَّ ما سيحدث في هذه الطبقة مِن طبقات الواقع يعرفه الجميع، وثمّة بيانات ومعلومات كثيرة بشأنه منشورة في أجهزة الإعلام. ولا تخضع الافتراضات في هذه الطبقة إلى التساؤل والتشكيك إلا نادراً. يُعد هذا الجانب المستوى التقليدي لأغلب الدراسات المستقبلية، وكمثال على ذلك يمكن أن نذكر أزمة السكن في بلد مثل العراق، والذي لا يحتاج إلى مهارات تحليلية خاصة، ونادراً ما يتم التشكيك في فرضياته. وتجري معالجة ذلك عبر ثلاث خطوات رئيسة: أ. وصف رسمي للموضوع (تتبنّى السلطةُ التصدّي للشكاوى والدعوات حول معالجة أزمة السكن؛ ب. بلورة الأزمة (أزمة السكن)، ج. السلطات تَعد بالحلول (ستعمل على معالجة أزمة السكن).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

2. طبقة الأسباب الاجتماعية التي تُعنى بالعوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية والتاريخية. يسعى الباحث في هذه الطبقة من الأسباب أن يفسّر المعطيات الكميّة بحسب العلاقات المتبادلة بين المتغيّرات والعلاقة السببية. البيانات المعنية بهذه الطبقة توفّره مراكز الأبحاث والدراسات الوثائقية التي تُنشَر في الكتب والمجلات العلمية. وقد تبرز في هذه الطبقة من الأسباب دَور مؤسسة الدولة وسائر الفاعلين، ولا سيما جماعات الضغط. بيد أنَّ الملحظ الأهم في هذا الصدد هو أنَّ المعطيات الكميّة لا تخضع لِلتشكيك والتساؤل، وإذا ما خضعت لِلتشكيك والتساؤل (مثل التشكيك في التصريح القائل بأنَّ البلد يحتاج إلى 5 مليون وحدة سكنية)، فإنَّ لغة التساؤل لا تمسّ النموذج الذي يتم فيه تأطير القضيّة.

3. الطبقة أو الدرجة الثالثة في منهجية «تحليل التدرّج السببي» تُعنى بفهم الخطاب والرؤية العالَمية التي لا تقتصر على كونها تدعم الأسس المعرفية الخاصّة بالمستقبل، بل تضفي عليها ضرباً مِن الشرعية. إنَّ القضايا التي تُعنى بها هذه الطبقة تشكّل الأسباب الاجتماعية المكوّنة لِلمسألة العَينية (الطبقة الأولى).وإنَّ هذه الطبقة (الثالثة) تقوم على تصوّر كبير وأنموذج يجعلنا أن نعدّ الظواهرَ والأحداث في العالَم واقعية أو غير واقعية. ما يسعى إليه الباحث في هذه الطبقة من الأسباب يهدف إلى معرفة البُنى الثقافية واللغوية والاجتماعية المكوّنة للمستقبل.ذلك أنَّ الفهم المعمَّق لِلفرضيات الكامنة في القضايا المستقبلية وتقديم تفسيرجديد للمسألة المدروسة نجده في هذه الطبقة من الأسباب.وبالعودة إلى مثال أزمة السكن فإنَّ الباحث في هذه الطبقة يدرس قضيّةالنمو السكاني والمستوى الثقافي للعوائل وتحضّرهم ومشكلة الاستهلاك.

4. أمّا الطبقة الرابعة والأخيرة في منهجية تحليل التدرّج السببي فإنّها تعنى بفهم العلامات والاستعارات والرموز التي تساعد بنحوٍ لاشعوري على تكوين الرؤية الكونية والخطاب المهيمن (الطبقة الثالثة) الذي يمثّل هو الآخر السبب الرئيس في بروز الأسباب الاجتماعية (الطبقة الثانية)والقضايا العَينية والمشهودة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(الطبقة الأولى).يدرس الباحث في هذه الطبقة أعمق السرديات والطروحات والصور الذهنية التي تشكّل المستقبل. وإنَّ هذه السرديات والطروحات والتصورات لا تُستمّد من الأفكار بل هي قارّةٌ في مشاعر الأفراد وأحاسيسهم.ففي هذه الطبقة تُستعَرَض الخلفيات الحضرية التي تساهم في تكوين الماضي والحاضروالمستقبل.ومن السبل المتاحة للباحث لمعالجة الإشكاليات في هذه الطبقةهي تفكيك الاستعارات والرموزالمتعارفة والمهيمنة وتقديم استعارات بديلة، فهذا ما يمثّل سبيلاً مناسباً لنقد الواقع الراهن ولرسم مستقبلات بديلة.

وبهذا وفي ضوء منهجية تحليل التدرّج السببي يتمكّن الباحث من عرض تحليل منسجم من الأعلى إلى الأسفل، ومن الأسفل إلى الأعلى، وأن يدمج الخطابات والرؤى والآراء المؤثرة في تكوين صورة المستقبل[9].

النموذج في أدناه يوضّح الطريقة المتَّبعة في منهج «تحليل التدرّج السببي»؛ (النموذج من إعداد الباحث)

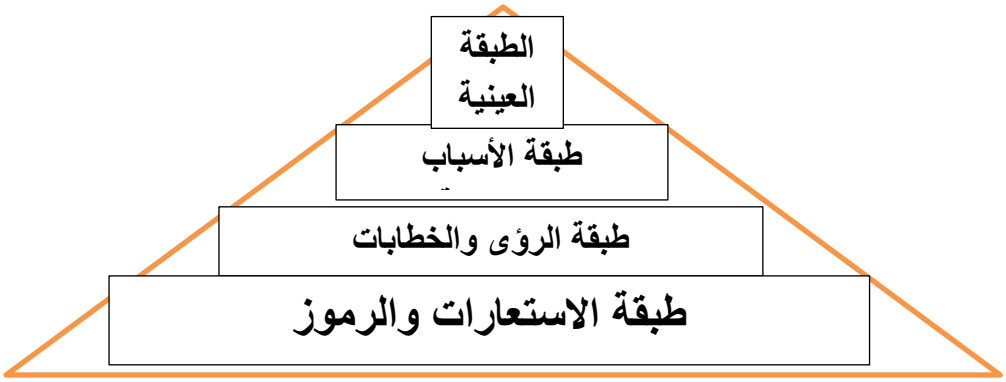

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المبحث الثاني: معوّقات التنمية الاقتصادية في إيران في ضوء منهج تحليل التدرّج السببي

في ضوء منهجية «تحليل التدرّج السببي» الذي أشير إليه آنفاً، وبالاستناد إلى التطورات التي طرأت على الاقتصاد الإيراني في العقود الأخيرة، يمكن رسم النموذج الدالّ على عدم التنمية الاقتصادية في إيران على وفق الشكل الآتي: (النموذج من إعداد الباحث)

الطبقة العينية : عدم التنمية الاقتصادية

طبقة الأسباب الاجتماعية:نكوص الطبقة المتوسطة، الفساد المؤسساتي والاجتماعي

طبقة الخطابات والرؤى الكونية:العقل الاقتصادي لدى النخبة الحاكمة في الجمهورية الإسلامية

طبقة الاستعارات والرموز: رأسمالية الدولة والاقتصاد اللاهوتي

الطبقة الأولى: الطبقة العَينية المشهودة (عدم وجود تنمية اقتصادية)

ما يقتضيه منهج تحليل التدرج السببي في الوهلة الأولى هو تسليط الأضواء على الصورة النمطية السائدة حول الموضوع المراد دراسته. وعند مراجعة الصورة السائدة والرائجة حول الاقتصاد الإيراني في الأوساط الأكاديمية والاجتماعية وحتّى لدى النخبة السياسية نجد الجميع يتفقون على وجود تراجع كبير جداً في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية في إيران.فبدءاً من أعلى سلطة سياسية في إيران إلى أبسط مواطن،الجميع متفقون على وجود ضعف وهشاشة ملحوظَين في التنمية الاقتصادية في هذا البلد.على سبيل المثال يقول المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران السيد علي الخامنئي في إحدى خطابات

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

«المشكلة الرئيسة التي يواجهها النّاسُ في البلد ليست مشكلة العالَم الافتراضي والتواصل الاجتماعي أو السياسة الخارجية أو العلاقات مع هذا البلد أو ذاك. مشكلة النّاس الحقيقية هي معاش الطبقات المعدمة والضعيفة في المجتمع، وكذلك المافيات المهيمنة على الاستيراد التي قصمت ظهر الإنتاج الداخلي. مشكلة النّاس الرئيسة هي السياسات الخاطئة التي تجعل تثبط من عزيمة الشباب المبدعين وتجعلهم يائيسين»[10].

وقال في موضع آخر:

«في واقع الأمر الواقع الاقتصادي في البلاد لا يُبشّر بخير. الوضع الاقتصادي الراهن –على الرغم من كلّ الجهود المبذولة- ليس هو الوضع المنشود؛ وهنالك الكثير من المواطنين يعانون من الضغوطات الاقتصادية، فهنالك معضلة الغلاء وغيرها من المشاكل التي تعلمون بها، وإنَّ كثيراً من المواطنين يعايشون هذه المشاكل ويلمسونها بكلّ وجودهم. هذه مشكلة أساسية في البلد»[11].

وبالنسبة لعامة النّاس ورأيهم حول الواقع الاقتصادي فهنالك الكثير من الاستبيانات والدراسات التي تكشف عن مدى الاستياء والضجر السائد لدى مختلف فئات الشعب الإيراني تجاه الواقع الاقتصادي. فبحسب استطلاع الرأي الذي أجرته جامعة ميريلاند الأمريكية[12] في أواخر أيلول/ سبتمبر 2021 فإنَّ ثلاثة من كلّ أربعة إيرانيين (نحو 75% من الإيرانيين) يعدّون الوضع الاقتصادي سيئاً، وإنَّ 63% من الإيرانيين يعتقدون أنَّ السبب الرئيس لسوء الأوضاع الاقتصادية هو الفساد وعدم كفاءة المسؤولين؛ وإنَّ 34% منهم يعدّون دَورَ العقوبات في هذه الظروف الاقتصادية غير المواتية أقوى من الفساد وعدم كفاءة المديرين والمسؤولين[13]. وبحسب استبيان آخر أجراه مركز «متا» للدراسات الاجتماعية التابع لجامعة الإمام الصادق[14] في 20 شباط/ فبراير 2022 فإنَّ أكثر من 38% من المواطنين يعتقدون أنَّ الوضع الاقتصادي سيزداد سوءاً في غضون السنوات الأربع الآتية ، و34% منهم يعتقدون أنَّ الوضع الاقتصادي سيشهد

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تحسناً في السنوات الأربع القادمة. فيما اعتقد 20% بأنَّ الواقع الاقتصادي في السنوات القادمة سيظلّ على ما هو عليه[15].

الطبقة الثانية: طبقة الأسباب الاجتماعية

قد لا يمكن بسهولة فرز الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى نكوص التنمية الاقتصادية في إيران، فلهذا المحور أبعاد متعددة ومستويات مختلفة. ولذا نعرض التحديات والأسباب الاجتماعية أمام التنمية الاقتصادية في إيران ضمن الأبعاد الآتية:

أ. البُعد السياسي والنظمي في مؤسسة الدولة: وقد يدخل ضمن هذا البُعد إشكالية الدولة الريعية وضعف البيروقراطية وعدم نجاعة العلاقات الدولية والجهاز الدبلوماسي. إنَّ السلطة السياسية المركزية وهيمنة الدولة على مصادر السلطة تفرز أزمات عدّة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي[16]. ومن جانب آخر نجد الدولة الريعية قد تركت أثرَها السلبيّ على طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع الإيراني، مما أدّى إلى نكوص في التنمية الاقتصادية. ذلك أنَّ الدولة الريعية هي تلك الدولة المستقلة عن المجتمع في الموارد الاقتصادية، فحينما تجني دولةٌ ما قسطاً كبيراً من عائداتها من مصادر مستقلة عن النشاط الاقتصادي الوطني (مثل الموارد الطبيعية) فعند ذلك ستغدو مستقلةً عن المجتمع، ومن ثَمَّ تستفرد بالسلطة وتجد مصالحها في معزل عن مصالح المجتمع[17].

ب. الفساد

بحسب منظّمة الشفافية الدولية احتلّت إيران في عام 2022 المرتبة 147 من مجموع 180 دولة ضمن مؤشرات الفساد، وكان موقعها في هذا المؤشر إلى جانب دول مثل غينيا وبنغلاديش[18]. لعلّ وجود الفساد المالي والاقتصادي هو الموضوع الآخر الذي تتفق عليه جميع الأطراف في إيران، وفي فترة الجمهورية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الإسلامية شهدت أزمة الفساد أبعاداً جديدة وواسعة وغير مسبوقة[19]. وبحسب ما يرىالكاتب والباحث الإيراني محمَّد مهدي خَلَجي أنَّ نجاح وهوية عدد كبير من الأفراد في إيران مرهون بالفساد المؤسساتي في النظام الإيراني، وإنَّ المنافع التي يجنيها مختلف الأفراد من الفساد المؤسساتي، حتّى الساخطين على النظام والمنتقدين له، يجعلهم مرتهنين ومرتبطين بهذا النظام عبر سلاسل غير مرئية[20]. ويرى أحمد توكلي، (وهو خبير اقتصادي ونائب سابق في مجلس الشورى الإسلامي وعضو في مجلس تشخيص مصلحة النظام) أن نظام الجمهورية الإسلامية في إيران قد بلغ مرحلة الفساد المؤسساتي[21].

ج. نكوص الطبقة المتوسطة

الطبقة الوسطى -كما هو معروف في أدبيات علم الاجتماع- هي الطبقة التي تأتي اقتصادياً واجتماعياً بين الطبقة العاملة والطبقة الغنية، وتختلف مقاييس تحديد الطبقة الوسطى باختلاف الثقافات، ويُعدّ اتساع حجم الطبقة الوسطى ورخاؤها في المجتمع أمراً إيجابياً في بنية المجتمعات[22]. وثمّة عوامل عدّة تميّز الطبقة الوسطى، منها «امتلاك المهارات والخبرات، فأفراد هذه الفئة مطلوبون في سوق العمل وقادرون على ممارسة نوع من السلطة والقوّة داخل النسق الرأسمالي، وهم يطالبون عادة بأجور أعلى. ويتجلّى هذا الوضع في أبرز صوره في المجتمعات المعاصرة في اتساع المجالات المتاحة للمختصّين والخبراء في مجال تقانة المعلومات الذين أخذت أنظار كبار الرأسماليين والصناعيين وأصحاب المصالح الاقتصادية تتوجّه إليهم»[23].

تشير الإحصائيات إلى أنَّ الطبقة المتوسطة في إيران، لا سيما خلال السنوات العشر الأخيرة، شهدت تراجعاً كبيراً وإن جزءاً كبيراً من الأفراد من الطبقة المتوسطة باتوا يعيشون تحت خطّ الفقر. يوضح الشكل الآتي نمو نسبة الفقر بالتزامن مع تشديد العقوبات الغربيّة ضدّ النظام الإيراني. المؤشّر الأخضر

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

في هذا الشكل يوضح أن الطبقة الفقيرة في إيران منذ عام 1995 التحقت بالطبقة المتوسطة وباتت تشكّل 60% من المجتمع الإيراني. ولكنّ هذه الإحصائية في الوقت الراهن تراجعت إلى حد كبير، إذ تراجع نصف عدد الأفراد المنتمين إلى الطبقة المتوسطة طوال السنوات العشر الأخيرة، وهو ما يعبّر عنه الاقتصاديون الإيرانيون بالكارثة الوطنية. وقد يوضّح الشكل الثاني نسبة تراجع الطبقة المتوسطة في إيران.

الشكل رقم (1)،

يوضح نسبة الطبقة المتوسطة في إيران بالمقارنة مع الطبقة الفقيرة من عام 1972 إلى 2020[24].

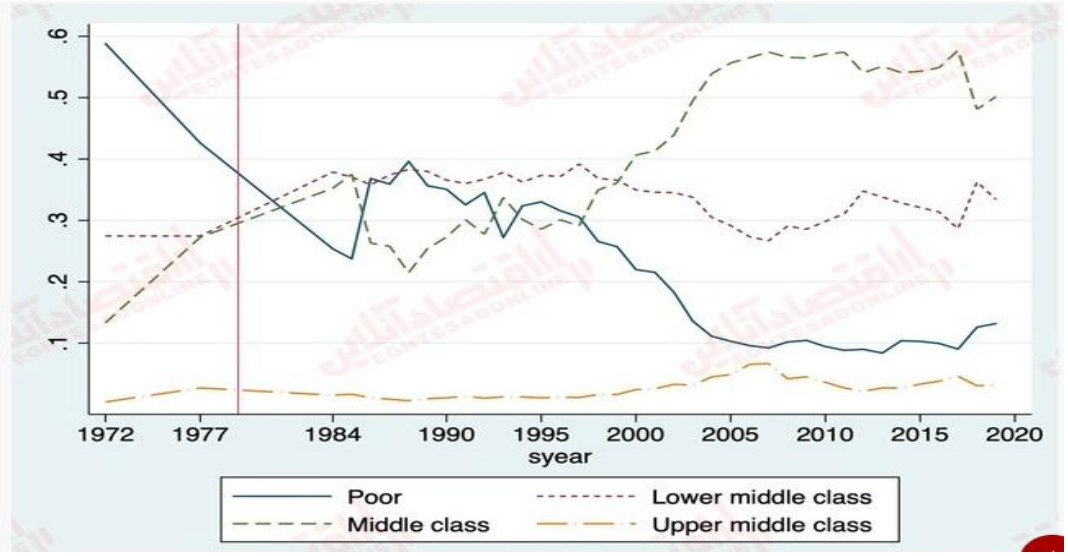

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الموارد البشرية والكفاءات مِن أهمّ المفردات والعوامل التي تسهم في إنجاح مشاريع التنمية، ولا سيما التنمية الاقتصادية، فالأنظمةُ السياسيةُ تضع برامج وسياسات عامة طويلة الأمد للحفاظ على الكفاءات والعقول في داخل البلد لتحقيق التنمية المستدامة. ولكنّ الدول النامية والعالَم الثالث مثل إيران تواجه أزمةً حادّة في هجرة الأدمغة والكفاءات. تشير الإحصائيات غير الرسميّة في إيران إلى أنَّ ما لا يقل عن 500 مواطن إيراني من المتعلّمين وذوي الكفاءات يهاجرون سنوياً إلى الدول المتقدّمة، وإنَّ جزءاً كبيراً من هؤلاء هم في العِقد الثالث أو الرابع مِن أعمارهم[25]. وقد صرّح نائبٌ عن مجلس الشورى الإيراني في عام 2002 بأنَّ إيران من بين 150 دولة في العالَم تحتلّ المرتبة الأولى في هجرة الأدمغة والكفاءات[26]. وتشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن مجلس الشورى الإيراني في عام 2010 إلى أنَّ 60 ألفاً من الإيرانيين الذين هاجروا إلى الدول المتقدّمة كانوا من النخب العِلميّة والكفاءات[27]. وقد أعلن صندوق النقد الدولي في عام 2009 أنَّ إيران –مِن بين 91 بلداً نامياً في أنحاء العالَم- تحتلّ المرتبة الأولى من حيث هجرة النخب والعِلميّة والكفاءات[28]. وبحسب ما تذكر الصحافة الإيرانية نقلاً عن صندوق النقد الدولي ثمّة عوامل عدّة تؤدّي إلى هجرة الكفاءات العِلميّة من إيران، من قبيل تدني مستوى دخل الأفراد والضعف المالي والإداري في البلاد وضعف الإمكانات العلمية والبحثية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي[29]. وبحسب دراسة أمريكية حول المهاجرين الإيرانيين إلى الولايات المتحدة فإنّ أعدادهم في عام 1990 بلغت (150906) فرداً، وإنَّ (105526) من هؤلاء كانوا من أصحاب الشهادات الجامعية. وتشير هذه الدراسة إلى أن 70% من المهاجرين الإيرانيين إلى الولايات المتحدة لغاية العام 1990 كانوا من أصحاب الاختصاص والكفاءات الجامعية[30]. وقد لا يخفى عن المراقبين والمتخصصين في الشأن الاقتصادي حجم

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الأضرار المالية المترتبة على هجرة الكفاءات إلى خارج البلاد، وهذا ما نجده في تصريحات رسمية لمسؤولين في النظام الإيراني، مثل تصريح رئيس جامعة آزاد الإيرانية، إذ قال نقلاً عن إحصائيات رسمية إنَّ هجرة 150 ألفاً من أصحاب الكفاءات والاختصاص قد ألحقت باقتصاد البلاد أضراراً تُقدَّر بـ150 مليار دولار[31]. وفي موضع آخر صرَّحَ رئيس نقابة المهندسين في طهران بأنَّه بحسب تقديرات منظّمة اليونسكو يهاجر سنوياً 150 ألفاً من أصحاب المهن والاختصاص إلى خارج البلاد، وإنَّ هذه الهجرات المتواصلة تلحق أضراراً باقتصاد البلاد تُقدَّر بملايين الدولارات في كل عام[32].

الطبقة الثالثة: طبقة الخطابات والرؤى الكونية

بالاستناد إلى منهج «تحليل التدرّج السببي» تعنى الدراسةُ في هذه الفقرة بطبيعة الخطابات التي يتبناها صاحب القرار الاقتصادي في نظام الجمهورية الإسلامية، وذلك بوصفه عائقاً آخر من عوائق التنمية الاقتصادية في إيران.

بحسب ما يعلم جميع المطلعين على الشأن الإيراني فإن الخطاب الاقتصادي السائد والعام في نظام الجمهورية الإسلامية في إيران –على الرغم من تعدد صوره وتطبيقاته- فإنّه بنحو عام يدعو إلى مقاطعة الأفكار والمتبنيات والسياسات الرأسمالية والليبرالية، وإنَّ هذه الفكرة العامة الداعية إلى مقاطعة الأدبيات الليبرالية والرأسمالية قد تبلورت في الاقتصاد الإيراني منذ عام 1979 وحتّى الوقت الراهن ضمن خطابات جُزئية عدّة، يمكن إيجازها بالنحو الآتي:

1 خطاب السيّد الخميني الاقتصادي

إنَّ السيد الخميني بوصفه مؤسساً لنظام الجمهورية الإسلامية ورائداً في تطبيق نظرية ولاية الفقيه على الصعيد العَمَلي والسياسي لم يعبأ كثيراً بالاقتصاد بمعناه العِلمي والأكاديميّ ولا بالمفاهيم الاقتصادية التي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

يعنى بها الاقتصاديون والأنظمة السياسية. وبحسب ما نقرأ في خطاباته وبياناته حول القضايا الاقتصادية والتنموية فإنّه ينظر لِلشأن الاقتصادي ولقضايا التنمية من منظور لاهوتي وديني بحت، رافضاً كافة النظريات والآراء والنماذج الغَربيّة في الاقتصاد والتنميةمعتبراً إيّاها أنّها تركز على الجانب الماديّ والدنيوي فقط، وإنَّ الإسلام ونظام الجمهورية الإسلامية في إيران يسعيان إلى النهوض بالإنسان والمجتمع وجعله خالصاً لله وللإسلام. من جملة ما يذكره السيّد الخميني في هذا الصدد نجده في كلمته التي له ألقاها في اجتماعه مع موظفي الإذاعة والتلفزيون الإيراني في يوم 8 أيلول/ سبتمبر 1979، حيث قال:

«أولئك الذين ينفخون في أبواق الاقتصاد ويعتبرونه أساس كلّ شيء، يفعلون ذلك لأنَّهم لا يعرفون ما هو الإنسان، إنهم يتخيّلون أنَّ الإنسان كسائر الحيوانات يأكل كما يأكلون، ولكنَّ الفرق هو أنَّ هذا يأكل (الكباب) وذلك يأكل العلف، ولكنَّ الاثنين من جنس الحيوان، أولئك الذين يجعلون الاقتصاد أساس كلّ الأمور، يجعلون الإنسان بكلامهم هذا حيواناً، لأنَّ الحيوان أيضاً عنده الاقتصاد هو كلّ شيء، الحمار أيضاً همّه علفه وحياته تدور حول علفه، إنَّهم لا يعرفون ما هو الإنسان أصلًا. ينبغي أن ندرك أن كلَّ شيء في هذا البلد يجب أن يكون فداءً لِلإسلام... أولئك الذين يجعلون من الاقتصاد البُنية التحتية لِكلّ شيء، يهبطون بِعَمَلِهم هذا بالإنسانِ إلى حدّ البهيمة، لأنَّهم أنفسهم أيضاً مثل سائر البهائم»[33].

وقال في موضع آخر من هذه الكلمة:

«الاقتصاد ليس أساس كلّ شيء لأنه ليس الغاية، فالإنسان لا يكدح ويشقى من أجل أن يشبع بطنه، أو أنه يضحي بشبابه حتى يشبع بطنه، فالإنسان خلق للبقاء ومنهج الإسلام في تربية الإنسان هو أن يشبع عنده الجانبين الروحي والمادي، ويغدو صحيحاً هنا وصحيحاً هناك عند الصراط المستقيم لا يميل لا إلى الغرب

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ولا إلى الشرق، فأوله هنا وآخره في اللانهاية. نحن نحاول بهذا القدر الذي نستطيع- طبعاً قدرتنا محدودة- أن ننتقل ببلدنا من الحالة الطاغوتية إلى حالة إسلامية توحيدية»[34].

لعلّ تسليط الأضواء على آراء السيّد الخميني في الاقتصاد والتنمية بحاجة إلى دراسة مستقلة، ولكن خلاصة ما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن مثل هذه الرؤية الرافضة لأدبيات علم الاقتصاد والنابذة لأهمية العامل الاقتصادي في تنمية البلدان والشعوب قائمةٌ على قراءة خاصة للإسلام السياسي الذي تميّزت بها تجربة الجمهورية الإسلامية بقيادة السيّد الخميني، ولعلَّ شعار «لا شرقيّة لا غربيّة، جمهوريّة إسلامية»[35] يختزل هذه الرؤية وهذه القراءة، وإنَّ معظم النخبة السياسية الإيرانية والقيادات في النظام الإيراني الراهن يتبنون هذا التوجّه بدرجات متفاوتة[36].

2. خطاب السيد الخامنئي الاقتصادي

لعلَّ الكلمة المفتاحية في آراء السيّد الخامنئي الاقتصادية تتمثّل بمصطلح «الاقتصاد المقاوم»، إذ أطلقه لأول مرّة في أيلول/ سبتمبر 2010، خلال فترة رئاسة محمود أحمدي نجاد. معلناً أنّه منهج لمواجهة العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد إيران.

ظلّ هذا المصطلح ضمن إطاره النظري إلى أن قام المرشد الإيراني في 18 شباط/ فبراير 2014 بتوجيه السلطات الثلاث في النظام لتنفّذ «فَوراً وعلى وفق أجندةٍ واضحة» ورقةً أعدَّها مَجمع تشخيص مصلحة النظام لِتطبيق سياسة «الاقتصاد المقاوم».[37] وقد بيّن الخامنئي في رسالةٍ إلى السلطات الثلاث أن الهدف من الاقتصاد المقاوم هو «تأمين النمو المستدام وتحسين مؤشرات المقاومة الاقتصادية وتحقيق أهداف الرؤية العشرينية»، مؤكّداً أن ما يتطلّبه تنفيذ هذه السياسة الاقتصادية هو اعتماد «نزعة جهادية مرنة صانعة لِلفرص وتنهض من الداخل، وأن تكون تقدّمية ومنفتحة على الخارج»[38].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وقد وجّهت بعض الانتقادات العِلمية من بعض الاقتصاديين لهذا المفهوم، إذ يرى المتخصصون أنَّ هذه السياسة الاقتصادية غير عِلميّة ولا يمكن تنفيذها، ويتعذّر اعتمادها من منظور علم الاقتصاد، هذا المصطلح لا ينسجم مع البُنية السياسية والاقتصادية في نظام الجمهورية الإسلامية، ولا يتعدّى كونه مجرّد شعار دعائي على حد تعبير هؤلاء المتخصصين[39].

3. الخطاب الاشتراكي تحت غطاء الاقتصاد الإسلامي

إنَّ الاقتصاد الإيراني في نظام الجمهورية الإسلامية تغيّر منحاه منذ السنوات الأولى من ثورة 1979، وفترة رئاسة مير حسين موسوي لمجلس الوزراء. لقد اعتمدت النخبة السياسية الثورية توجهات يسارية واشتراكية ذات منحى إسلامي، معتقدين بالاقتصاد المغلق وسيطرة الدولة على كافة القطاع الاقتصادي. وقد كان هذا التوجه هو السائد خلال الدورة الثالثة من مجلس الشورى الإيراني، وثمّة العديد من التيارات السياسية الإيرانية تؤمن بهذا التوجه الاقتصادي مثل جمعية رجال الدين المناضلين ومنظمة المجاهدين للثورة الإسلامية ورابطة تحكيم الوحدة[40]. ويرى بعض الاقتصاديين الإيرانيين أن الأدبيات الاشتراكية قد تسرَّبت إلى بعض المواد من دستور الجمهورية الإسلامية، مثل المادة 43 و44[41]، وهذا يعود إلى بعض كتّاب الدستور الذين كانوا يتبنون توجهات اشتراكية في الاقتصاد[42].

ويرى المراقبون والمحللون السياسيون في إيران أنَّ النخبة السياسية في الجمهورية الإسلامية في إيران عجزت عن تقديم نظرية اقتصادية واجتماعية منسجمة، إذ صرفت التيّارات السياسية الإيرانية بعد 1979 الكثير من الجهد والوقت لمعالجة الواقع الاقتصادي، فالتيار الإصلاحي مثلاً عمل على تعزيز مفردة «تعزيز المشاركة السياسية» في وقت كان المجتمع الإيراني يتحدّث عن أولويات أخرى، تضع الأمنَ والاقتصاد والرفاه والحريات الاجتماعية في مرتبة متقدّمة على المشاركة[43]. ويرى محمَّد علي نجفي[44] –

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وهو مسؤول تنفيذي سابق في العديد من الدورات الحكومية- أنَّ العديد من الوزراء في بدايات الثورة كانوا يفتقرون لِلخبرة والتجربة، حتّى أن بعضهم كان لا يعلم معنى تهميش وتذييل المراسلات الإدارية، وإنَّ أصحاب القرار في الشؤون السياسية والاقتصادية كانوا يرون أنَّ أي نوع من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هو تدخل في شرع الله، ومن ثَمَّ مخالف لشريعة الإسلام، وكانت هنالك قوى لا تؤمن فطرياً بالاقتصاد الغَربي والشرقي، وكانوا ينوون اعتماد ما يُسمّى بالاقتصاد الإسلامي الذي كانوا لا يعرفون عنه شيئاً سوى بضعة كتيبات وكرّاسات هنا وهناك[45]. فيما يرى "مسعود روغنيزنجاني"[46] أنَّ مفهوم الاقتصاد الإسلامي الذي اعتُمِد في تدوين الدستور الإيراني بعد ثورة 1979 كان لا ينسجم مع الواقع الخارجي، لا على المستوى التجارب ولا على مستوى الأشخاص الذي رسموا هذه الأفكار والسياسات، ومن ثَمَّ كان بعيداً عن واقع البيئة الإدارية والتنفيذية السائدة في البلاد[47].

5. الخطاب الشعبوي والاقتصاد الشعبوي

إذا كان الاقتصاد الإيراني في مختلف أحقابه يتسم بنوعٍ من النزعة الشعبوية فإنّه في عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد بلغ ذروته في الخطابات الشعبوية وبات يُعرَف في الأوساط الأكاديمية والصحفية الإيرانية بالاقتصاد الشعبوي[48]، وهذا يعني أن ما لا يقل عن ثمان سنوات من عمر النظام الإيراني اقترن حرفياً وواقعياً بسياسات حكومية ذات طابع شعبويّ، وإنَّ معظم هذه السياسات تركت آثاراً سلبية طويلة الأمد على واقع التنمية في إيران، فعلى سبيل المثال اعتمد أحمدي نجاد في السنوات الأولى من ولايته سياسةً اقتصادية توسعية[49] قد أدّت تدريجاً إلى ارتفاع نسبة السيولة والتضخم والركود الاقتصادي. وبعد عام 2008، وعلى إثر تراجع أسعار النفط في الأسواق العالَمية اضطرّت حكومة أحمدي نجاد أن تلجأ إلى سياسة الاستقرار[50]، إذ خفضت من نسبة الدعم الحكومي subsidies لِلسلع الأساسية واعتمدت منهج

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

التحوّل الاقتصادي مما أدّى إلى فشل هذه الحكومة في تحقيق شعاراتها من قبيل العدالة التوزيعية ودعم الفئات الفقيرة والمعدمة[51].

وبحسب ما يؤكّد الباحثون والمراقبون الإيرانيون تركت السياسات الشعبوية في عهد أحمدي نجاد أثراً سلبياً على التنمية الاقتصادية في إيران، إذ أدّت إلى تراجع المرتبات وهروب رؤوس الأموال وتراجع في الاستثمارات وارتفاع في التضخم وخلق أزمة في العملة الأجنبية، وكلّ ذلك أدّى إلى حدوث ركود اقتصادي في البلاد، وإضعاف الطبقة المتوسطة. على أنَّ هذا الخطاب الشعبويّ ما كان له أن يجد بيئةً خصبة ومناسبة للرواج لو لا السخط الشعبي العام على السياسات الاقتصادية في الحكومات التي سبقت أحمدي نجاد[52].

قد تتقاطع هذه الخطابات الجزئية أو تلتقي في بعض الأحقاب من تاريخ الجمهورية الإسلامية في إيران، ولكنّها بنحوٍ عام لم تفرز أيٌّ منها تنميةً اقتصادية ناجعة، ذلك أنّ جميعها تنطلق من ثيمة أو رمزية واحدة، وهو ما نوضحه في الفقرة القادمة، في طبقة الاستعارات والرموز.

الطبقة الرابعة: طبقة الاستعارات والرموز

أوضحت الدراسةُ في المبحث الأول أنَّ الطبقةَ الرابعة والأخيرة في منهج تحليل التدرّج السببي تعنى بدراسة العلامات والاستعارات والرموز التي تساعد بنحوٍ لا شعوريّ على تكوين الرؤية الكونية والخطاب المهيمن في المجتمع قيد الدراسة. وفيما يرتبط بموضوع هذا المبحث وبحسب طبقة الأسباب آنفة الذكر لنا أن نتسائل: ما القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هرم الأسباب في موضوعة التنمية الاقتصادية في إيران؟ وبالأحرى ما السر في تكوين الخطاب المناهض أو المختلف عن أدبيات علم الاقتصاد، والذي أدّى إلى

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تراجع الواقع الاقتصادي في الداخل الإيراني وبصورةٍ باتت جميع الأطراف في إيران –المؤيّدة للنظام والمعارضة له- تتفق على ذلك.

ذكرت الدراسةُ في الصفحات السابقة أنَّ الاقتصاد الإيراني –وبحسب ما يفرضه الدستور- يتسم بطابع اشتراكيّ، حيث لِلدولة أن تفرض هيمنتها على المجالات الرئيسة في قطّاع الاقتصاد، وليس لِلقطّاع الخاص سوى دَور هامشي وبسيط. وإذا أردنا تعريف هذه النزعة أو الرؤية في إدارة الشأن الاقتصادي -وفي ضوء ما تقدّم من أوصاف للواقع الاقتصادي الإيراني في الفصول السابقة- فلا يمكن إدراج هذه الرؤية إلا تحت عنوان «رأسمالية الدولة»[53]، وإنَّ هذه السمة الرئيسة في الاقتصاد الإيراني بعد ثورة 1979 تستمدّ جذورها من أدبيات الثورة الإسلامية واللاهوت الشيعي الإيراني المناهض لِلرأسمالية بحسب السردية التي رسّخها خطاب الخميني منذ منتصف القرن العشرين[54]. ومع انتصار الثورة الإسلامية والإجماع الوطني على أدبيات الثورة ومناهضة الغرب والشرق (تحت شعار لا شرقيّة لا غربيّة جمهورية إسلامية) باتت رأسمالية الدولة أكثر انسجاماً مع نموذج السلطة في نظام الجمهورية الإسلامية، وفي ضوء السياسات الاقتصادية المتخذة –التي أشير إليها سابقاً- ترسّخت رأسمالية الدولة في الاقتصاد الإيراني. وقد تبنّت النخبة السياسية الحاكمة هذه الرؤية حتّى أصبحت نواةً صلبة في النظام الإيراني وبنحو يستحيل تغييرها، لأنَّ إحداث أي تغيير في رأسمالية الدولة يؤدّي إلى إحداث تغيير في بُنية السلطة وفي مشروعية هذا النموذج الذي أفرز برجوازية-أوليغارشية حديثة تختلف عن الطبقة البرجوازية الوطنية المستقلة.

إنَّ ترسيخ هذا النموذج الاقتصادي في النظام الإيراني يستمدّ شرعيته من مجمل ما دعا إليه السيّد الخميني منذ بداية حراكه السياسي في منتصف القرن العشرين. وإذا اتفقنا مع المفكر الإيراني محسن كديور على أنَّ الخميني هو أحد آباء الإسلام السياسي (إلى جانب المودودي وسيّد قطب)[55] في القرن العشرين فإنَّ هذه

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الأدبيات والرؤى السياسية الإسلامية التي أفرزت النموذج الاقتصادي الراهن في إيران تُدرَس وتُقرأ في إطار الإسلام السياسي الذي تُعدّ من أولوياته إقامة حكم الله وتفعيل الشريعة الإسلامية في السياسة والاقتصاد والاجتماع ومناهضة الآخر غير الإسلاميّ[56]. وبالنسبة لِلثورة الإيرانية فإنَّ خطاب زعيمها الروحي السيّد الخميني، لا سيما في كتاباته الأولى مثل كتاب **كشف الأسرار**، جاءت منسجمةً ومتماهية مع رأسمالية الدولة، حيث دعا إلى تطبيق نظام مالي إسلامي وعالج مفاهيم عدّة من قبيل موقع الطبقة المعدَمة في الحكومة الإسلامية، وعدم أخذ الضرائب من الطبقة العمالية والفلاحية وضرورة صرف الضرائب والخمس لصالح الطبقة المعدَمة، ومثل هذه المفاهيم –بحسب ما يرى سجاد ستّاري- لا تفرز سوى رأسمالية الدولة وتدحض سائر أشكال الرأسمالية[57]. وقد اقترنت هذه الروحية المناهضة للرأسمالية بطابع لاهوتي وقدسي، وهو أمرٌ يمكن ملاحظته لدى جماهير الثورة الإيرانية إبان أحداث الثورة، إذ كان الرأي السائد والعام يرى أن مناهضة الرأسمالية تكشف عن تحقق مشيئة إلهيّة وإنّه مسار ينتهي إلى تحقق مدينة فاضلة في العالَم الواقعي[58]. وإن مثل هذه الرؤى والمتبنيات راحت لتمثّل القاعدة الرئيسة لمجمل التشريعات والسياسات والقرارات الاقتصادية والتنموية في البلاد، لعلّ أهمها العمل على تأميم معظم القطاعات والمفاصل الاقتصادية والصناعية والإنتاجية وتشريع قوانين وصياغة بنود دستورية تساند وتدعم مبدأ رأسمالية الدولة والأدبيات الاشتراكية، وبنحوٍ تحوّلت رأسمالية الدولة –على حدّ تعبير سجاد ستاري- إلى المحرّك الرئيس لقطار السلطة في نظام الجمهورية الإسلامية[59].

المطلب الثاني: السيناريوهات المتوقعة لمستقبل التنمية الاقتصادية في إيران

بحسب ما تقدّم في المبحث السابق فإنَّ من مميزات منهج تحليل التدرج السببي هو إمكانيته الجيّدة على تفحص الموضوع السياسي المراد معالجته وذلك من كافة جوانبه وإعطاء سيناريوهات في ضوء ذلك.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وبحسب ما أقرّته «الدراسات المستقبلية حول على تحديد السيناريوهات في ثلاث حالات: (السيناريو الاتجاهي أو الممكن/ Possible) و(السيناريو المحتمل أو التشاؤمي/ Probable) و(السيناريو المفضَّل أو التفاؤلي/Normative or Preferable)»[60]، فقد نسير في هذا المطلب على هذا المنوال.

وقبل البدء بعرض السيناريوهات المتوقعة يؤكّد الباحث أنّه لم يغفل في دراسته دَور السياسة الخارجية الإيرانية ودَور العقوبات الغَربية ضدّ النظام الإيرانيّ في إحداث الأزمة في الاقتصاد والتنمية في إيران، وهو أمر يحتاج إلى دراسة مستقلة. ولكن مجمل ما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن شعارات الجمهورية الإسلامية في تصدير الثورة وسياساتها الرامية إلى تطبيق هذا الشعار أفرزت منذ السنوات الأولى من الثورة –ولا سيما بعد أحداث اقتحام مبنى السفارة الأمريكية في طهران- عقوبات دولية ضدّ الاقتصاد الإيراني، واستمرت حزمة العقوبات في الثمانينيات، وقد شُددت منذ إحالة الملف النووي الإيراني من الوكالة الدولية لِلطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي في عام 2006. وقد شملت هذه العقوبات مختلف القطاعات الاقتصادية والعسكرية والصناعية والتكنولوجية في إيران، وتركت آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية في إيران وتسببت بإضعاف العُملة الإيرانية إلى حد كبير وضاعفت من حجم التضخم وتسبب بتراجع كبير في تصدير النفط والغاز الإيراني[61].

رغم أنَّ الدراسة تعنى بالتحديات «الداخلية» لِلتنمية الاقتصادية والسياسية في إيران فإنّها –في أثناء عرض السيناريوهات المستقبلية لِلتنمية الاقتصادية- تأخذ مسألة العقوبات الدولية وتصدير الطاقة بالحسبان، لأنَّ إيران –شئنا أم أبينا- تصنَّف ضمن الدول الريعية التي تعتمد في اقتصادها بالدرجة الأساس على تصدير البترول.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أولاً: السيناريو الاتجاهي: بقاء الوضع على ما هو عليه

تفترض هذه السيناريو أنَّ واقع التنمية الاقتصادية في إيران، وفي ظلّ نظام الجمهورية الإسلامية، يبقى على ما هو عليه، وإنَّ الواقع الاقتصادي في هذا البلد-سواء رُفِعَت العقوبات الدولية أو ظلّت على ما هي عليه- لا يتأخر أكثر ولا يتقدّم خطوة، بل يظل كما هو، وذلك لجملةٍ من الأسباب، يمكن ذكرها بالوصف الآتي:

1. إنَّ قاعدةَ الهرم في سلسلة الأسباب التي أوضحها منهجُ التحليل السببي (والمتمثلة برأسمالية الدولة) تمثّل جزءاً لا يتجزّأ من ماهية النظام السياسي الراهن في إيران، وإنَّ تغيير الواقع (سواء أكان تغييراً نحو الأحسن أو تغييراً نحو الأسوء) يعني بالضرورة زوال هذه القاعدة الأساسية، وإنَّ هذا الزوال يعني حصول التغيير في ماهية النظام وإيديولوجيته وسلوكه في الاقتصاد والسياسة. فلذا النواة الصلبة في منظومة الحكم تسعى دوماً إلى عدم طروء أي تغيير في هذه القاعدة، وإن عدم طروء التغيير يعني بقاء الوضع على ما هو عليه.

2. استمرار السخط الشعبي العارم على تراجع الواقع الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر يدفع بالنظام إلى إيجاد حلول وقتية ومؤقتة بين الفينة والأخرى[62]. وبحسب ما أثبتت الأحداث على مدى العقود السابقة لم تفرز الاحتجاجات الشعبية في فترة الجمهورية الإسلامية أيّ تغيير نحو الأحسن، وفي الوقت نفسه لم تجعل الواقع أسوء، بل الواقع ظلّ على ما هو عليه في ظلّ كل موجة من موجات الاحتجاج. وحتّى إذا افترضنا أن العقوبات الاقتصادية الدولية ضد إيران قد أُلغيت سيعمل النظام على تنفيذ مجموعة من السياسات الوقتية والمحدودة لتعزيز الواقع المعاشي للطبقات المتوسطة والفقيرة والمعدَمة، وبنحوٍ لا يطرأ أيّ تغيير على أساسيات النظام الاقتصادي وقاعدة الهرم الرئيسية المذكورة آنفاً.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

3. النخبة السياسية الإيرانية المؤمنة بالخطابات السياسية والاقتصاديةآنفة الذكر (ضمن طبقات الأسباب) لا زالت هي الماسكة بزمام الأمور في النظام الإيراني، وإنَّ هذه الطبقة السياسية قد أثبتت بسلوكها ومواقفها وسياساتها منذ نحو أربعين عاماً أنّها قادرة على أن تحتفظ بالبلد على حافة الهاوية، وبنحوٍ لا يشهد البلد تقدماً تنموياً ملموساً ولا انهياراً في الحكومة المركزية. فالنظام الراهن نجح في الحفاظ على سيادة البلاد وسلامته الإقليمية ومنع الحركات الانفصالية من إحداث أزمة داخلية في البلاد، ويفرض كذلك رقابة مشددة على الصحافة والإعلام والتعليم والثقافة والفنون، وله جهاز استخباراتي ورقابي شديد وصارم. بيد أنَّ هذا النظام رغم قدراته الأمنية والمخابراتية والبوليسية لم يفلح في نقل البلد من حافة الهاوية، فالشعب الإيراني والجيل الراهن في إيران -على حدّ تعبير عالم الاجتماع الإيراني «محمَّد فاضلي»- يعيش على حافة الهاوية[63]، وإنَّ الخطابات التي تتبناها النخبةُ السياسيةُ الراهنة لا تفرزقراراً أو رؤية تبعد البلادَ عن هذه الهاوية، وفي الوقت نفسه لا تترك البلاد ليسقط في هذه الهاوية.

يرى الباحث أنَّ السيناريو الأوّل بالنسبة لِلتنمية الاقتصادية في إيران هو الأقرب للتحقق للأسباب المذكورة آنفاً، فالواقع الاقتصادي في إيران على المدى القصير والمتوسط سيبقى على ما هو عليه، حيث لا تَقدّمَ ولا مزيداً من التراجع والانهيار. فضلاً عن أنَّ السياسة الخارجية الإيرانية تحقق تقدّماً ملحوظاً بين الفينة والأخرى في المجالَين الإقليمي والدولي، لعلّ آخر انفراجة في السياسة الخارجية تمثّلت بتطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية في آذار/ مارس 2023، بعد انقطاعها منذ عام 2016. وهذا ما يزيد من احتمالية بقاء النظام الراهن كما هو عليه.

نتائج السيناريو الأول: إنَّ بقاء واقع التنمية الاقتصادية في إيران على ما هو عليه يؤدّي إلى استدامة الفقر في المجتمع الإيراني وهجرة الكفاءات من البلاد، واتساع الهوّة والفجوة بين الطبقات الاجتماعية وتراجع

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الطبقة المتوسطة وتضائلها وارتفاع نسبة الطبقة الفقيرة، مما يجعل إيران في المستقبل القريب أو المتوسط شبيهة ببعض الأنظمة السياسية في أمريكا اللاتينية، فالنظام يظلّ صامداً وحاكماً، والشعب يزداد فقراً يوماً بعد يوم. بيد أن حيوية الشعب الإيراني وامتداداته الحضارية وهويته القومية والدينية والروح الشرقية والحركة الثقافية المستمرة فيه (على صعيد الفنون والآداب والسينما والترجمة والنشر) قد تمنع البلاد على المستوى الاجتماعي والشعبي أن تكون كشعوب أمريكا اللاتينية، وإنْ كان الخطاب السياسي الشعبوي والاقتصاد الاشتراكي ورأسمالية الدولة هو العامل المشترك بين إيران وبعض دول أمريكا اللاتينية مثل فنزويلا.

ثانياً: السيناريو التشاؤمي، انهيار الاقتصاد الإيراني وانغلاق النظام واقترابه من نموذج كوريا الشمالية

يفترض هذا السيناريو أنَّ العقوبات الاقتصادية ضد إيران تستمر وتشتدّ، وإنَّ معدّلات الفساد في مؤسسات الدولة ترتفع، وتستمر رقعة الاحتجاجات في أرجاء إيران التي قد تتحوّل إلى حركات مسلّحة، (مثل النموذج السوري في 2011) وبنحوٍ يضطر النظام إلى ممارسة مزيد من القمع ضد المحتجّين، وثمّ وتسوء العلاقات الخارجية بين النظام الإيراني ودول المنطقة والعالَم، ويقاطع العالَم العَربيّ والغَربي إيران، وبنحو تتحوّل إيران إلى بلدٍ شبيه بكوريا الشمالية. والفرضية الأساسية التي تدعم هذه الفكرة هي حصول إيران على القنبلة النووية وذلك هروباً من تحمل أعباء الفشل الاقتصادي والتنمويّ، وهذا ما يدفع بجميع الأطراف إلى مقاطعة إيران وفرض العقوبات عليها. والأمر الذي قد يحفّز النخبةَ السياسية الإيرانية للسير بهذا الاتجاه هو أنّها تجد في السلاح النووي ضماناً طويل الأمد لبقائها في السلطة، رغم الفشل في التنمية الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن أن مقاطعة العالَم أجمع والتحوّل إلى نموذج شبيه بكوريا الشمالية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

لا يُعدّ مثلبةً من منظور الخطاب الثوري الراسخ في إيران، فها هي كوريا الشمالية وها هي روسيا وها هي سوريا، رغم محاربة العالَم لهما فإنّهما صامدان وليس ثمّة شيء يهدد النظام السياسي فيهما.

على الرغم من أنَّ هذا السيناريو قابل لِلنقاش والتداول، وعلى الرغم من أنَّ الخطاب الثوري الإيرانيّ والواقع التنموي في إيران وطبيعة السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة قد تفرز مثل هذه السيناريو، فإنّه مستبعَد لجملة من الأسباب، أهمها الفرق الكبير بين الواقع التاريخي والجيوبولتيكي بين إيران وكوريا الشمالية، فضلاً عن أنَّ الرقعة الجغرافية الكبيرة لإيران التي تحتل المرتبة 18 من حيث المساحة في العالَم، (بالمقارنة مع كوريا الشمالية الصغيرة التي تحتل المرتبة 93 من حيث المساحة في العالَم)، وكذلك عدد النفوس في إيران (نحو 80 مليون نسمة)، بالمقارنة مع كوريا الشمالية (نحو 25 مليون نسمة)، تجعل من الصعب جداً التحوّل إلى بلد استبدادي ونووي وفقير ومغلَق على نفسه. بالإضافة إلى أن إيران تحمل إرثاً حضارياً وثقافياً يُعتد به، ولها اكتفاء ذاتي نسبي في إنتاج كثير من السلع الأساسية في الغذاء، والسياسة الخارجية الغربية (سواء الأوربية أو الأمريكية) لا تنظر إلى إيران كنظرتها لسائر الدول العربية.

نتائج السيناريو الثاني: إذا افترضنا تحقيق السيناريو الثاني فإنّه يعني انسحاب الحضور الإيراني الفاعل من سوريا ولبنان والعراق واليمن، وإغلاق حدودها وتحوّلها إلى دولة استبدادية وبوليسية ليست لها أيّ علاقة مع العالَم الخارجي. قد يبدو في أول وهلة أنَّ هذا هو السيناريو المطلوب لكثير من الدول والأنظمة السياسية المناوئة لإيران، ولكنّ هذا السيناريو في حقيقة الأمر لا ينطوي على أيّ منفعة، لا للنخبة السياسية الإيرانية ولا للدول المناوئة لإيران. لأنَّ إيران المغلقة والنووية والفقيرة وذات الخطاب الثوري تشكّل تهديداً مستمراً للمنطقة، فضلاً عن أن الخيار العسكري لإسقاطها بحجة مكافحة أسلحة الدمار الشامل يظلّ مطروحاً على طاولة النقاش بين الدول العظمى ومجلس الأمن.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ثالثاً: السيناريو المفضَّل أو التفاؤلي: النهوض الاقتصادي وتجاوز الأزمات والعقبات

يرسم هذا السيناريو صورةً عن إيران قد رُفِعَت عنها العقوبات الدولية واستطاعت أن تستأنف تصدير النفط والغاز للأسواق العالَمية في ضوء سياسات اقتصادية. ومع رفع العقوبات الدولية يحتاج الاقتصاد الإيراني إلى سياسات اقتصادية ناجعة مثل التكيف الاقتصادي والتثبيت والاستقرار[64] والتكيّف الهيكلي[65] ضمن خطّة لا تزيد عن خمس سنوات. ومع رفع العقوبات الدولية وارتفاع إيرادات النفط يُتوقَّع من الدولة وعلى وفق سياساتها الاقتصادية الجديدة أن توظف إيرادات النفط في المشاريع التنموية وتحسين البُنى التحتية، ولا يخفى أن إنفاق عائدات النفط من قبل الدولة في المشاريع التنموية لا يضع مؤسسات الدولة بديلاً عن القطاع الخاص، بل يحفز القطاع الخاص على إنتاج السلع وتقديم الخدمات. ومع رفع العقوبات بإمكان إيران أن تستقطب مزيداً من الاستثمارات الأجنبية، ويتعزز الإنتاج الداخلي والمحلّي الذي يؤدي بدوره إلى تعزيز الصادرات غير النفطية، وإن رفع العقوبات يتيح المجال أيضاً للنشاط المصرفي الإيراني في مجاله الإقليمي والدولي، وبنحوٍ يعزز العملة الإيرانية بالمقارنة مع العملة الصعبة. ومع تفعيل دور الإنتاج المحلي وزيادة حجم الصادرات غير النفطية تزداد فرص العمل وتتراجع نسبة البطالة وهجرة الكفاءات والأدمغة، ولم تعد فرص العمل حكراً على الوظائف الحكومية، بما يتيح إمكانية تصغير حجم الدولة والحد من تدخلها والحد من الاقتصاد الحكومي ورأسمالية الدولة ودفع عجلة الاقتصاد نحو تنمية القطاع الخاص. ومع تعزيز القطّاع الخاص ونموّه تتعزز نسبة الضرائب المأخوذة من قبل الدولة، مما يتيح لها إمكانية إحداث التوازن الاقتصادي عند انخفاض الأسعار العالَمية للطاقة، وبنحوٍ لا يترك أثراً سلبياً على الموازنة العامة ودخل الأفراد.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

بيد أنَّ تحقق هذا السيناريو لا يتوقف على رفع العقوبات، بل إنَّ رفع العقوبات الدولية لا بدّ من أن تسبقه انتقالة نوعيّة وفكرية على مستوى الخطاب المهيمن في النظام السياسي الإيراني، ولا بدَّ لهذا النظام أن يغيّر طبقة الاستعارة والرموز (في ضوء ما أقرّته منهجية التحليل السببي)، وأن يتجاوز «رأسمالية الدولة» من خلال إجراء تعديلات دستورية أساسية في المواد المرتبطة بالقطاع الاقتصادي. وعند إحداث تغيير في قاعدة الهرم ضمن سلسلة الأسباب آنفة الذكر –أي رأسمالية الدولة- ومع تجاوز المنظور اللاهوتي الصِرف لِلتنمية والمزج بين الجانب اللاهوتي والعِلمي والاقتصادي الحديث، وصياغة طبقة جديدة من الاستعارات الرموز (مثل التعويل على الدور الحضاري والثقافي لإيران) عند ذلك بإمكان التجربة الإيرانية أن تعالج سائر طبقات الهرم في سلسلة الأسباب المتدرجة المتقدم ذكرها في ضوء منهج تحليل التدرج السببي. ولكنَّ القراءة المتمعّنة في تاريخ الجمهورية الإسلامية تفيد أن هذا النظام لا يقدر على تجاوز «رأسمالية الدولة»، ولذا من الصعب جداً تحقق هذا السيناريو. لأنَّ النخبة السياسية في إيران نمت سياسياً واقتصادياً وتدرجت في السلطة انطلاقاً من هذه القاعدة، وإنَّ تجاوز رأسمالية الدولة والانفتاح على الاقتصاد العالَمي وإحداث التنمية الاقتصادية كفيلٌ بصعود الطبقة المتوسطة والقطّاع الخاص والقضاء على الفساد المؤسساتي في النظام وانتهاء الرأسمالية الفئوية في إيران التي يسميها الاقتصادي الإيراني «موسى غني نجاد» بالرأسمالية المافوية والمسيّسة[66]

مآلات السيناريو الثالث ونتائجه على التنمية الاقتصادية في إيران:

في حال تحقق هذا السيناريو –وإن كان شبه مستحيل- فإنّه يؤدّي إلى إحداث نقلة نوعية في التنمية في إيران، ومن ثمّ يؤدّي إلى تحسين العلاقات الخارجية مع دول المنطقة والعالَم الغربيّ مما يفرض استقراراً

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أمنياً وسياسياً في المنطقة، ويجعل إيران لاعباً سياسياً أكثر أهميةً في إحداث التوازن الأمني والاقتصادي في المنطقة.

النتيجة

بعد كلّ الذي تقدّم اتضح أنَّ مجموعةً من المشاكل والمعضلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (مثل ضعف الطبقة المتوسطةوالإيمان الراسخ برأسمالية الدولة وتبنّي الدستور الإيراني مبدأ تدخل الدولة في الاقتصاد، وتضارب الخطابات السياسية المتنافرة وهيمنة الشعبوية في بعض الأحقاب)، إلى جانب مجموعة أخرى من العوامل الإيجابية (مثل وجود إرث حضاري وثقافيّ في إيران بنحوٍ يُعتد به، وامتلاك هذا البلد اكتفاء ذاتياً ملحوظاً في إنتاج كثير من السلع الأساسية) قد شكّلت حالة من التوازن في إيران، وإنْ كانت كفّة العوامل السلبية تتغلَّب على الإيجابية في بعض الأحقاب، مما يجعل الواقع الاقتصادي في إيران على المدى القصير والمتوسط أن يبقى على ما هو عليه، حيث لا تَقدّمَ ولا مزيداً من التراجع والانهيار، وهذا يعني أن المواطن في إيران هو الأول والأخير الذي سيبقى يرزح تحت وطئة هذه الأزمة المستدامة على المدى القريب والمتوسط.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الهوامش:

[1] تداول كثيرُ من الكتّاب والناشطين الإيرانيين وأجهزة الإعلام الناطقة بالفارسية مصطلح «ما بعد مهسا» لِلإشارة إلى الأثر الكبير الذي تركته حادثة مقتل مهسا أميني على الداخل الإيراني. من هذه المقالات:
- سرنوشت اقتصاد ايران در پسامهسا [مصير الاقتصاد الإيراني في حقبة ما بعد مهسا]، مقال منشور في موقع جريدة «دنياي اقتصاد/ donya-e-eqtesad.com» وهي من أشهر الصحف الاقتصادية في الداخل الإيراني. تاريخ نشر المقال: (13 كانون الأول/ ديسمبر 2022)؛ وهو حوارٌ صحفيّ مع الاقتصاديّ الإيراني مسعود نيلي. تاريخ المشاهدة: (15 آذار/ مارس 2023).
- ايران در دوران «پسا مهسا»؛ معترضان چه دادند و چه گرفتند؟ [إيران في حقبة «ما بعد مهسا»، ما الذي قدّمه المحتجّون وما الذي حصلوا عليه؟]، مقال منشور في القسم الفارسي من موقع قناة BBC البريطانية بتاريخ (8 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)؛ تاريخ المشاهدة (15 آذار/ مارس 2022).
https://www.bbc.com/persian/articles/cv2pdkw13e9o

[2] طارق عامر، أساليب الدراسات المستقبلية، (عمّان، الأردن، دار اليازوري العِلميّة لِلنشر والتوزيع، 2008)، ص 18.

[3] المصدر نفسه، ص 26.

[4] د. عبد العظيم جبر حافظ، مدخل إلى استشراف المستقبل في النظم السياسية دراسة نظرية ونماذج تطبيقية، (بغداد: كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين، 2018)، ص 22.

[5] محمَّد النعيري، أسس دراسة المستقبل من المنظور الإسلامي، ط: الأولى، (دمشق: دار الفكر، د.ت)، ص 28؛ نقلاً عن: د. عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سابق، ص 22.

[6] Causal Layered Analysis (CLA)

[7]SohailInayatullah, The Causal Layered Analysis Reader, Tamkang University Press, Tamsui. 2004, p: 8.

[8]. SohailInayatullah, 2004: 11-15.

[9]. SohailInayatullah, The Causal Layered Analysis: An Integrative and Transformative Theory and Method, in Theodore J. Gordon and Jerome C. Glenn, Futures Research Methodology Version, 2008, p: 9.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

[10] من خطاب لِلمرشد الإيراني بتاريخ 27 أيار/مايو 2021. نقلاً عن الموقع الرسمي لمكتبه في الشبكة المعلوماتية، ضمن مدوّنة تحت عنوان «چرا اقتصاد مسئله اصلی کشور است؟» [لماذا الاقتصاد هو الإشكال الرئيسي في البلد؟]. (تاريخ المشاهدة: 3 نيسان/ أبريل 2023)
https://farsi.khamenei.ir/speech-content?id=48005

[11] المرجع نفسه، من خطاب له بتاريخ 23 أيار/مايو 2018.

[12] University of Maryland

[13] يُنظر:
Nancy Gallagher, Ebrahim Mohseni & Clay Ramsay, Iranian Public Opinion, At the Start of the Raisi Administration, A public opinion study| September 2021, School of public policy, Center for international and security studies at Maryland.

[14] جامعة حكومية إيرانية، تعنى بإعداد الخبراء والقادة في العمل السياسي والدبلوماسي، وقد تخرّج منها العديد من المسؤولين والسياسيين في نظام الجمهورية الإسلامية في إيران.

[15] يُنظر: جريدة «دنیای اقتصاد» الإيرانية، العدد 5414، 1400/12/23هـ.ش، [14 آذار/ مارس 2022].

[16] حسين بشيريه، عقل در سياست، سی و پنج گفتار در فلسفه جامعه شناسی و توسعه سياست [العقل في السياسة، خمسة وثلاثون مقالاً في فلسفة علم الاجتماع والتنمية السياسية]، (طهران: منشورات نگاه معاصر، 1382 هـ.ش [2003م])، ص 639.

[17] يُنظر:
Backhaus, J.G. (2004). "Schumpeter's Contributions in the Area of Fiscal Sociology First Approximation". Journal of Evolutionary Economic. Vol. 14. No. 2. Pp. 143-51.

[18] يُنظر: موقع منظمة الشفافية الدولية، عبر الرابط الآتي: (تاريخ المشاهدة: 22 نيسان/ أبريل 2023).
https://www.transparency.org/ar/press

[19] جلال ايجادى، جامعه شناسى آسيب ها و دگرگونى جامعه ايران، [سوسيولوجيا الصدمات والتطورات في المجتمع الإيراني]، ط: الثانية، [لندن: نشر مهري، H&S media 1399 هـ.ش، [2022م])، ص

[20] يُنظر: محمد مهدي خلجي، چرا در ايران انقلاب نمی شود؟[لماذا لا تحدث ثورة في إيران؟]، مقالٌ منشور في موقع إذاعة راديو فردا في 23 كانون الثاني 2019. (تاريخ المشاهدة: 4 نيسان/ أبريل 2023)
https://www.radiofarda.com/

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

[21] يُنظر: نصّ الحوار الذي أجرته وكالة فارس الخبرية مع أحمد توكّلي في 1392/12/20 هـ.ش، [11 آذار/ مارس 2014]، نقلاً عن جريدة دنياى اقتصاد» الإيرانية، العدد 3158، 1392/12/21 هـ.ش، [12 آذار/ مارس 2014].

[22] يُنظر: الطبقة الوسطى في الدول العربية، سلسلة جسر التنمية: سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد: 103، أيار/ مايو 2011، السنة العاشرة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، صص 2-3.

[23] أنتوني غِدِنز، كارين بيردسال، علم الاجتماع مع مُدخلات عربية، ترجمة وتقديم: د. فايز الصيّاغ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 351.

[24] يُنظر: محمد باقرطغياني، تاريخ ۵۰ساله فقر در ايران/ عواقب محاسبه اشتباه خط فقر [تاريخ الفقر في إيران على مدى خمسين عاماً، عواقب الاحتساب الخاطئ لخط الفقر]، تحرير لمحاضرة ألقاها الاقتصادي الإيراني هادي صالحي أصفهاني، موقع اقتصاد آنلاين، وهو موقع إيراني [في داخل إيران] يعنى بالأخبار والدراسات الاقتصادية، (تاريخ المشاهدة 20 نيسان/ أبريل 2023). https://www.eghtesadonline.com/

المخطط البياني منقول عن إحصاءات مشروع أنجوس ماديسون (Angus Maddison statistics)

[25] يُنظر: مهاجرت مغزها، دستيابى به توسعه پايدار را با مانع روبه رو مى كند، [هجرة الأدمغة تشكّل عائقاً أمام التنمية المستدامة]، مقال منشور في مجلة بررسى هاى بازرگانى [دراسات تجارية]، العددان 181 و182، سنة 1381 هـ.ش، [2002م]، ص 34. مجلة علميّة محكّمة تصدر بالتعاون مع رابطة التجارة في إيران. أعداد المجلة متوفرة بنسخ إلكترونية في موقع المجلة، وعبر الرابط الآتي: (تاريخ المشاهدة: 23 نيسان/ أبريل 2023) /http://barresybazargani.itsr.ir

[26] المصدر نفسه.

[27] تصريح لـ«محمَّد حسن دوكاني» وهو رئيس لجنة الحدّ مِن هجرة الكفاءات في مجلس الشورى الإسلاميّ، منشور في جريدة هَمشَهري الإيرانية بتاريخ 9 حزيران/ يونيو 2010 ضمن خبر عنوانه «60 هزار نخبه ايرانى در خارج كشور» [ستون ألفاً من النخب الإيرانية في خارج البلاد]. يُنظر الرابط الآتي: (تاريخ المشاهدة: 23 نيسان/ أبريل 2023) /https://www.hamshahrionline.ir

[28] تضاربت الأخبار والتصريحات حول صحة هذا الأمر، فالمصادر الرسمية في نظام الجمهورية الإسلامية تدّعي أنّ كون إيران في المرتبة الأولى ضمن الدول المصدّرة أو الطاردة للكفاءات أكذوبة يروجها الإعلام المعارض لِلنظام. بيد أنَّ القدر المتيقّن حول هذا الأمر هو أن نسبةً كبيرةً من الكفاءات العِلميّة والأكاديمية وعدد كبير من المثقفين والفنانين في إيران تركوا بلادهم وهاجروا إلى دولٍ غربية شتّى.

من المصادر التي نقلت تصريح صندوق النقد الدولي حول هجرة الأدمغة في إيران: موقع إذاعة «راديو فردا»، https://www.radiofarda.com/ ضمن مقال بعنوان «ايران قهرمان المپياد فرار مغزها» [إيران بطلة الأولمبياد

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

في هروب الأدمغة] للكاتبة نيوشا بقراطي، منشور بتاريخ 21 تموز/ يوليو 2016. (تاريخ المشاهدة: 23 نيسان/ أبريل 2023).

وكذلك موقع «https://irannewsupdate.com/» ضمن مقال انكليزي بعنوان: « Iran ranking first in the world in brain drain with flight of 150,000 elite per year». (تاريخ المشاهدة: 23 نيسان/ أبريل 2023)

ومن المصادر التي نفت ذلك: الموقع الرسمي لمكتب الرئيس الإيراني «https://dolat.ir/»، ضمن مقال بعنوان «راست و دروغهای فرار مغزها» [هروب الأدمغة بين الصدق والكذب]، منشور في يوم 14 كانون الثاني/ يناير 2018. (تاريخ المشاهدة: 23 نيسان/ أبريل 2023).

[29] يُنظر: مقال منشور في موقع «فردا نيوز» (https://www.fardanews.com/) تحت عنوان « در فرار مغزها هم ركورد زديم» [حتّى في هروب الأدمغة أيضاً حطّمنا الأرقام القياسية]. منشور بتاريخ 30 أيار/ مايو 2009. (تاريخ المشاهدة: 23 نيسان/ أبريل 2023). موقع (فردا نيوز) الخبري تابع لمؤسسة (شميم صبح فردا)، وهي مؤسسة مقرّبة من الأصوليين الجُدد في النظام الإيراني من أمثال محمد باقر قاليباف.

[30]Carrington. W. J &Detragiache. E, (1998); "How Big is the Brain Drain?" IMF Working Paper, No. 98.

[31] نقلت هذا التصريح وكالات خبرية إيرانية عدّة، في مقدمتها وكالة (إيسنا/ www.isna.ir)، وهي الوكالة الرسمية الخاصة بأخبار الجامعات في إيران. يُنظر: موقع «خبر آنلاين» الإيراني، خبر عنوانه (١٥٠ ميليارد دلار؛ خسارت خروج سالانه ١٥٠ هزار دانشجوی دکتری از ایران)، [150 مليار دولار، الخسائر السنوية لخروج 150 ألف طالب جامعي في مرحلة الدكتوراه إلى خارج البلاد]، منشور بتاريخ: (تاريخ المشاهدة: 24 نيسان/ أبريل 2023).

[32] يُنظر: موقع خبر آنلاين، (www.khabaronline.ir)، خبر تحت عنوان « سالانه ١٥٠٠ ميليارد دلار از طريق فرار مغزها هدر می رود»، نقلاً عن موقع إيسنا (إيسنا www.isna.ir). تاريخ الخبر: 21 حزيران/ يونيو 2018؛ (تاريخ المشاهدة: 24 نيسان/ أيار 2023).

[33] روح الله الخميني، صحيفة الإمام (الترجمة العربية)، (طهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، 1429هـ)، ج 9، ص 350.

[34] المصدر نفسه، ج 9، ص 354.

[35] من أشهر الشعارات التي يرفعها الإعلام الرسمي في الجمهورية الإسلامية، وهو مكتوب إلى الوقت الحاضر فوق بوابة وزارة الخارجية الإيرانية.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

[36] لا يقتصر تداول هذه الرؤية على النخبة السياسية في النظام الإيراني، بل يتبناها عدد غير قليل من الأكاديميين والصحفيين والمثقفين، وهنالك أمثلة كثيرة على ذلك، لعلّ آخرها، حتى وقت كتابة هذا المبحث هو السجال العلمي الذي جرى في برنامج تلفزيوني بين «موسى غني نجاد» و«مسعود درخشان»، وهما أستاذان إيرانيَان في علم الاقتصاد، أحدهما يؤمن بأدبيات علم الاقتصاد ومفردات التنمية، والآخر يرفض ذلك ويدعو إلى الاقتصاد الإسلامي، وكلّما كان «غني نجاد» يسأله عن تعريفه للاقتصاد الإسلامي كان درخشان يجيب هو ما قاله الإمام الخميني. يُنظر: برنامج «جَهان آرا» في قناة «أُفُق» الإيرانية، تاريخ الحلقة: 25 نيسان/ أبريل 2023، متاحة في اليوتوب عبر الرابط الآتي: (تاريخ المشاهدة: 27 نيسان/ أبريل 2023)
https://www.youtube.com/watch?v=G3V4DcAVcnI

[37] موقع المرشد الإيراني السيد علي الخامنئي في الشبكة المعلوماتية، البيان المعنوَن (ابلاغ سياست‌هاى كلى «اقتصاد مقاومتى»)، منشور عبر الرابط الآتي بتاريخ 18 شباط/ فبراير 2014: (تاريخ زيارة الموقع: 30 نيسان/ أبريل 2022)
https://farsi.khamenei.ir/news-content?id=25370

[38] المصدر السابق.

[39] كُتِبَت العديد مِن المقالات البحثية والأكاديمية في نقد مصطلح الاقتصاد المقاوم أو المقاومة الاقتصادية، منها المقال المعنوَن: "نقد عملكرد سياست اقتصاد مقاومتى در ايران: بررسى پديده شكست هماهنگى" للباحث "سيد احسان خاندوزي"، المنشور في مجلة (پژوهش نامه انتقادي متون و برنامه هاى علوم انساني) الصادرة عن (پژوهشگاه علوم انسانى و مطالعات فرهنگى)، السنة السابعة عشر، العدد 9، آذار/ مارس 2017، 75-95.

[40] يُنظر: مهدى مطهرنيا، چپ و راست؛ از واژگان تا واقعيت سياسى، [اليسار واليمين، من دلالة الألفاظ إلى الواقع السياسي]، مجلة زمانه، 1387 هـ.ش، [2008]، العدد 78.

[41] من جملة ما تشير إليه المادة 43: «لضمان الاستقلال الاقتصادي للمجتمع، واجتثاث الفقر والحرمان، وتلبية ما يحتاجه الإنسان في أثناء تطوره مع المحافظة على كرامته، يقوم اقتصاد جمهورية إيران الإسلامية على أساس القواعد التالية: 1. توفير الحاجات الأساسية للجميع، وهي: المسكن، والمأكل، والملبس، والصحة العامة، والعالج، والتعليم، والتسهيلات اللازمة لتشكيل الأسرة؛ توفير ظروف وفرص العمل للجميع، بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل؛ وكذلك وضع وسائل العمل تحت تصرف جميع الأشخاص القادرين على العمل الفاقدين لوسائله، في صورة التعاونيات عن طريق الإقراض بالفائدة أو أي وسيلة أخرى مشروعة لا تسبب تركيز الثروة وتداولها بيد أفراد ومجموعات محدودة، ولا تجعل من الحكومة رب عمل كبير مطلق. ويجب أن يتم ذلك مع مراعاة الضرورات القائمة في التخطيط الاقتصادي العام للبلد لكل مرحلة من مراحل النمو».

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ومن جملة ما أشارت إليه المادة 44: «يعتمد النظام الاقتصادي لجمهورية إيران الإسلامية على ثالثة قطاعات: الحكومي والتعاوني والخاص، وفق تخطيط منظم وصحيح. يشمل القطاع الحكومي الصناعات الكبرى كافة، والصناعات الأم، والتجارة الخارجية، والمناجم الكبيرة، والعمل المصرفي، والتأمين، وقطاع الطاقة، والسدود وشبكات الري الكبيرة، والإذاعة والتلفزيون والبريد والبرق والهاتف، والنقل الجوي والبحري، والطرق، والسكك الحديد وما شابهها؛ وتعد جميعها ملكية عامة، وحق التصرف فيها للدولة». يُنظر: دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية المعدّل لعام 1989.

[42] أشار الاقتصادي الإيراني موسى غني نجاد إلى ذلك في برنامج «جهان آرا» وهو برنامج تلفزيوني مباشر يُعرض في قناة أفق الإيرانية. الحلقة متوفرة في اليوتوب عبر الرابط الآتي:
https://www.youtube.com/watch?v=G3V4DcAVcnI

[43] حسيني زاده، اِسلام سياسي در ايران، [الإسلام السياسي في إيران]، (طهران: منشورات دانشگاه مفيد، 1386 هـ.ش، [2007])، نقلاً عن: فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، مصدر سابق، ص 244.

[44] محمد علي نجفي (و: 1952)، سياسي وأستاذ جامعي إيراني. تولّى العديد من الحقائب الوزارية والمناصب السيادية والتشريعية في النظام الإيراني، مثل وزارة التربية في حكومة هاشمي رفسنجاني، ووزارة العلوم ونائب رئيس دائرة الموازنة في حكومة محمد خاتمي، وعمل مستشاراً لرئيس الجمهورية في حكومة حسن روحاني.

[45] يُنظر: بهمن أحمدي أمويي، اقتصاد سياسى جمهورى اسلامى، [الاقتصاد السياسي للجمهورية الإسلامية، مجموعة حوارات مع ثلة من المسؤولين التنفيذين في نظام الجمهورية الإسلامية حول الاقتصاد السياسي في النظام الإيراني]، ط: الأولى، (طهران: بنگاه ترجمه و نشر پارسه، 1400 هـ.ش، [2021])، ص 372 و373.

[46] أستاذ علم الاقتصاد في الجامعات الإيرانية ونائب سابق للرئيس الإيراني ورئيس دائرة الموازنة في حكومة مير حسين موسوي وحكومة هاشمي رفسنجاني.

[47] يُنظر: المصدر نفسه، ص 188.

[48] إنَّ اسم محمود أحمدي نجاد وسياساته الاقتصادية والخارجية -بحسب ما هو منشور في مجمل الدراسات والبحوث والمقالات الصحفية الإيرانية مقرون بالنزعة الشعبوية.

[49] السياسة المالية العامة التوسعية: يتم تبنيها لتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق وخفض الضرائب.

[50] سياسة الاستقرار (Stabilization policy) في علم الاقتصاد تحاول تحفيز الاقتصاد للخروج من الركود أو تقييد عرض النقود لمنع التضخم المفرط.

[51] يُنظر: داستان توسعه در ايران، [قصّة التنمية في إيران]، مصدر سابق، صص 344-364.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

[52] هنالك العديد من الدراسات حول الاقتصاد الشعبوي في عهد أحمدي نجاد. يُنظر في هذا الصدد:
علي رضا سميعي أصفهاني وآخرون، رويكرد اقتصاد سياسى به سياست هاى اقتصادى دوران رياست جمهورى احمدى نژاد،[منهج الاقتصاد السياسي في التعامل مع السياسات الاقتصادية في فترة ولاية أحمدي نجاد]، دراسة منشورة في مجلة مطالعات اقتصاد سياسى بين الملل، جامعة الرازي، السنة الثالثة، 1399 هـ.ش، [2020م]، العدد الثاني، صص 595-627.

[53] رأسمالية الدولة (State capitalism) النظام الذي تكون فيه القوى المنتجة مملوكة ومدارة من الدولة بشكل رأسمالي، حتى لو سمت تلك الدولة نفسها اشتراكية.

[54] ما يأتي من شروحات وإيضاحات في هذه الفقرة وما بعدها هو تلخيص مقتضب لأهم ما جاء في مقال للدكتور سجاد ستاري، وهو أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة طهران. يُنظر: سجّاد ستّاري، بتواره سرمايه دارى دولتى در ايران (99-1323) [صنمية رأسمالية الدولة في إيران (من 1944 إلى 2020م]، مجلة سياستگذارى عمومى الفصلية، السنة السادسة، العدد 3، خريف 2020، صص 9-31.

[55]محسن كديور، تأملى دوباره در اسلام سياسى [تأملات جديدة حول الإسلام السياسي]، محاضرة ألقيت في مؤسسة التوحيد في الولايات المتحدة بتاريخ 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015. نصّ المحاضرة منشور في موقع محسن كديور عبر الرابط الآتي: (تاريخ المشاهدة: 23 نيسان/ أبريل 2023). https://kadivar.com/14757/

[56]لعلّ من أشهر السياسات العامّة الإشكالية التي اتخذها النظام الإيراني بعد ثورة 1979 هي قرار أسلمة العلوم والمعارف، إذ فُرضت على الجامعات والمناهج الدراسية والأكاديمية (بما فيها العلوم الإنسانية والحديثة) أن تكون منسجمة ومتماهية مع المنظور الإسلامي، وهذا ما أفرز مصطلحات عدّة مثل الاقتصاد الإسلامي وعلم الاجتماع الإسلامي. كتب العديد من الكتّاب والمفكّرين الإيرانيين حول هذه الإشكالية وأكّدوا عدم الجدوى من هذا المشروع.

[57] يُنظر: سجاد ستاري، مصدر سابق، ص 13.

[58] لقد كان الخطاب الثوري والجماهير الثورية في ثورة 1979 يستندون كثيراً إلى الآية الخامسة من سورة القصص: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾، وهي الآية التي تكشف عن طبيعة نهاية التاريخ ومآلاته. لمعرفة طبيعة توظيف هذه الآية في تلك الحقبة ينظر على سبيل المثال: أرشيف جريدة «جمهورى إسلامى» خلال الفترة من 1980 إلى 1989.

[59] يُنظر: سجاد ستاري، مصدر سابق، ص 21.

[60] د. عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سابق، ص 145.

[61] هنالك دراسات كثيرة تناولت أثر العقوبات الدولية ضد إيران ومآلاتها على الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. يُنظر على سبيل المثال:

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

حسي مختاري هشي، تأثير تحريمهای بين المللی بر عوامل قدرت ملی؛ با تأكيد بر تحريمهای شورای امنيت سازمان ملل عليه ج.ا.إيران، [أثر العقوبات الدولية على عوامل القوة الوطنية؛ عقوبات مجلس الأمن الدولي ضد الجمهورية الإسلامية أنموذجاً]، مجلة ژئوپلتيک الفصلية، السنة الحادية عشر، العدد الثاني، صيف 1394 هـ.ش [2015]، صص 134-173.

[62] تقدّم الحديث في المبحث السابق عن تاريخ الاحتجاجات في حقبة الجمهورية الإسلامية.

[63] يُنظر: محمد فاضلي، ايران بر لبه تيغ، گفتارهای جامعه شناسی سياسی و سياست عمومی [إيران على حافة الهاوية، محاضرات في علم الاجتماع السياسي والسياسات العامة]، ط: الثانية، (طهران: منشورات روزنه، 1400 هـ.ش، [2021م]).

[64] سياسة الاستقرار، (Stabilization policy)، حزمة أو مجموعة من التدابير المقدمة لتحقيق الاستقرار في النظام المالي أو الاقتصاد. يمكن أن يشير المصطلح إلى السياسات في مجموعتين متميزتين من الظروف: استقرار دورة العمل أو استقرار دورة الائتمان. في كلتا الحالتين، هو شكل من أشكال السياسة التقديرية.

[66] يُنظر برنامجه الحواري في قناة أفق الإيرانية بتاريخ (25 نيسان/ أبريل 2023)، مصدر سبق ذكره.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- الدستور الإيراني.
- أنتوني غِدِنز، كارين بيردسال، علم الاجتماع مع مُدخلات عربية، ترجمة وتقديم: د. فايز الصيّاغ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005).
- روح الله الخميني، صحيفة الإمام (الترجمة العربية)، (طهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، 1429هـ).
- فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران صراع رجال الدين والساسة، ط: الثانية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

– طارق عامر، أساليب الدراسات المستقبلية، (عمّان، الأردن، دار اليازوري العِلميّة لِلنشر والتوزيع، 2008).

– - عبد العظيم جبر حافظ، مدخل إلى استشراف المستقبل في النظم السياسية دراسة نظرية ونماذج تطبيقية، (بغداد: كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين، 2018).

– محمَّد النعيري، أسس دراسة المستقبل من المنظور الإسلامي، ط: الأولى، (دمشق: دار الفكر، د.ت).

– الطبقة الوسطى في الدول العربية، سلسلة جسر التنمية: سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد: 103، أيار/ مايو 2011، السنة العاشرة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

ثانياً: المصادر الفارسية:

الكتب:

– بهمن أحمدي أمويي، اقتصاد سياسجمهورباسلامى، [الاقتصاد السياسي للجمهورية الإسلامية، مجموعة حوارات مع ثلة من المسؤولين التنفيذين في نظام الجمهورية الإسلامية حول الاقتصاد السياسي في النظام الإيراني]، ط: الأولى، (طهران: بنگاه ترجمه و نشر پارسه، 1400 هـ.ش، [2021]).

– جلال ايجادى، جامعه شناسآسيب ها و دگرگونى جامعه ايران، [سوسيولوجيا الصدمات والتطورات في المجتمع الإيراني]، ط: الثانية، [لندن: نشر مهري، H&S media 1399 هـ.ش، [2022م]).

– حسيني زاده، اِسلام سياسي در ايران، [الإسلام السياسي في إيران]، (طهران: منشورات دانشگاه مفيد، 1386 هـ.ش، [2007]).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

– حسين بشيريه، عقل در سياست، سى و پنج گفتار در فلسفه جامعه شناسى و توسعه سياست [العقل في السياسة، خمسة وثلاثون مقالاً في فلسفة علم الاجتماع والتنمية السياسية]، (طهران: منشورات نگاه معاصر، 1382 هـ.ش [2003م]).

– گروه مهندسى خرد،داستان توسعه در ايرانار پيروزى انقلاب اسلامى (بهمن 1357 تا دولت يازدهم خرداد 1392)، [قصّة التنمية في إيران، من انتصار الثورة الإسلامية في شباط 1979 إلى الحكومة الحادية عشرة في حزيران 2013]، ط: الثانية، (طهران: منشورات لوح فكر، 1399 هـ.ش، [2020م].

– محمد فاضلي، ايران بر لبه تيغ، گفتارهاى جامعه شناسى سياسى و سياست عمومى [إيران على حافة الهاوية، محاضرات في علم الاجتماع السياسي والسياسات العامة]، ط: الثانية، (طهران: منشورات روزنه، 1400 هـ.ش، [2021م])

المقالات البحثية والصحف والمجلات [الفارسية]:

– حسين مختاري هشي، تأثير تحريمهاى بين المللى بر عوامل قدرت ملى؛ با تأكيد بر تحريمهاشوراى امنيت سازمان ملل عليه ج.ا.إيران، [أثر العقوبات الدولية على عوامل القوة الوطنية؛ عقوبات مجلس الأمن الدولي ضد الجمهورية الإسلامية أنموذجاً]، مجلة ژئوپلتيک الفصلية، السنة الحادية عشر، العدد الثاني، صيف 1394 هـ.ش [2015].

– سجّاد ستّاري، بتواره سرمايه دارى دولتى در ايران (99-1323) [صنمية رأسمالية الدولة في إيران (من 1944 إلى 2020م]، مجلة سياستگذارى عمومى الفصلية، السنة السادسة، العدد 3، خريف 2020.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

– سيد احسان خاندوزي، "نقد عملكردسياست اقتصاد مقاومتى در ايران: بررسپديده شكست هماهنگى"، مجلة (پژوهش نامه انتقادي متون و برنامه هاى علوم انساني)، (پژوهشگاه علوم انسانى و مطالعات فرهنگى)، السنة السابعة عشر، العدد 9، آذار/ مارس 2017.

– علي رضا سميعي أصفهاني وآخرون، رويكرد اقتصاد سياسى به سياستهاىاقتصادى دوران رياستجمهورىاحمدى نژاد،[منهج الاقتصاد السياسي في التعامل مع السياسات الاقتصادية في فترة ولاية أحمدي نجاد]، دراسة منشورة في مجلة مطالعات اقتصاد سياسى بين الملل، جامعة الرازي، السنة الثالثة، 1399 هـ.ش، [2020م]، العدد الثاني.

– محسن كديور، تأملىدوباره در اسلام سياسى [تأملات جديدة حول الإسلام السياسي]، محاضرة ألقيت في مؤسسة التوحيد في الولايات المتحدة بتاريخ 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015. نصّ المحاضرة منشور في موقع محسن كديور عبر الرابط الآتي: (تاريخ المشاهدة: 23 نيسان/ أبريل 2023). /https://kadivar.com/14757

– محمد باقرطغياني، تاريخ٥٠ساله فقر در ايران/ عواقب محاسبه اشتباه خط فقر [تاريخ الفقر في إيران على مدى خمسين عاماً؛ عواقب الاحتساب الخاطئ لخط الفقر]، تحرير لمحاضرة ألقاها الاقتصادي الإيراني هادي صالحي أصفهاني، موقع اقتصاد آنلاين، وهو موقع إيراني [في داخل إيران] يعنى بالأخبار والدراسات الاقتصادية.

– محمد مهدي خلجي، چرا در ايران انقلاب نمى شود؟[لماذا لا تحدث ثورة في إيران؟]، مقالٌ منشور في موقع إذاعة راديو فردا في 23 كانون الثاني 2019.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

– مهديمطهرنيا، چپ و راست؛ از واژگان تا واقعيتسياسى، [اليسار واليمين، من دلالة الألفاظ إلى الواقع السياسي]، مجلة زمانه، 1387 هـ.ش، [2008]

– مهاجرتمغزها، دستيابى به توسعه پايدار را با مانع روبه رو مى كند، [هجرة الأدمغة تشكّل عائقاً أمام التنمية المستدامة]، مقال منشور في مجلة بررسىهابازرگانى [دراسات تجارية]، العددان 181 و182، سنة 1381 هـ.ش، [2002م].

– سرنوشت اقتصاد ايران در پسامهسا [مصير الاقتصاد الإيراني في حقبة ما بعد مهسا]، مقال منشور في موقع جريدة «دنياي اقتصاد/ donya-e-eqtesad.com»، تاريخ نشر المقال: (13 كانون الأول/ ديسمبر 2022)؛

– ايران در دوران «پسا مهسا»؛ معترضان چه دادند و چه گرفتند؟ [إيران في حقبة «ما بعد مهسا»، ما الذي قدّمه المحتجّون وما الذي حصلوا عليه؟]، مقال منشور في القسم الفارسي من موقع قناة BBC البريطانية بتاريخ (8 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)؛

– جريدة «دنياى اقتصاد» الإيرانية، العدد 5414، 1400/12/23هـ.ش، [14 آذار/ مارس 2022].

ثالثاً: المصادر الانكليزية:

– Backhaus, J.G. (2004). "Schumpeter’s Contributions in the Area of Fiscal Sociology First Approximation". Journal of Evolutionary Economic. Vol. 14. No. 2.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

- Carrington. W. J &Detragiache. E, (1998); "How Big is the Brain Drain?" IMF Working Paper, No. 98.

- Nancy Gallagher, Ebrahim Mohseni & Clay Ramsay, Iranian Public Opinion, At the Start of the Raisi Administration, A public opinion study| September 2021, School of public policy, Center for international and security studies at Maryland.

- SohailInayatullah, The Causal Layered Analysis Reader, Tamkang University Press, Tamsui. 2004.

- SohailInayatullah, The Causal Layered Analysis: An Integrative and Transformative Theory and Method, in Theodore J. Gordon and Jerome C. Glenn, Futures Research Methodology Version, 2008.

- المواقع الالكترونية:

- القسم الفارسي في موقع المرشد الإيراني السيد علي الخامنئي:

- https://farsi.khamenei.ir

- موقع منظمة الشفافية الدولية:

- https://www.transparency.org/ar/press

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

- موقع اقتصاد آنلاين، موقع إيراني [في داخل إيران] يعنى بالأخبار والدراسات الاقتصادية:
- https://www.eghtesadonline.com
- موقع جريدة "همشهري" الإيرانية:
- https://www.hamshahrionline.ir/
- الموقع الرسمي لمكتب الرئيس الإيراني: «https://dolat.ir/»
- موقع «فردا نيوز» الخبري؛ تابع للتيار الأصولي: (https://www.fardanews.com/)
- موقع وكالة إيسنا للأنباء (وكالة إيرانية): www.isna.ir
- موقع خبر آنلاين الإيراني، (www.khabaronline.ir)
- قناة برنامج «جَهان آرا» التلفزيوني في فضائية «أُفُق» الإيرانية، على منصة اليوتوب:
- https://www.youtube.com/watch?v=G3V4DcAVcnI
- القسم الفارسي من موقع قناة BBC البريطانية:https://www.bbc.com/persian

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.